

الجمعية العامة العادية

مرفقات جدول الأعمال



KPMG Professional Services

Riyadh Front, Airport Road
P. O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

ولجبة الرياض، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة دله للخدمات الصحية بشأن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١)

السادة مساهمي شركة دله للخدمات الصحية

لقد تم تعييننا من قبل إدارة شركة دله للخدمات الصحية ("الشركة") للتقرير عن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً لما هو مفصل أدناه ("الموضوع محل التأكيد") وبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ٤، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل، وأنه استناداً إلى عملنا المنجز والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (٤) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م) وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة دله للخدمات الصحية ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م).

مسؤولية شركة دنه للخدمات الصحية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (أي الملحق رقم (٤)). وتشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد بحيث تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات السعودي الصادرة من وزارة التجارة بتاريخ ٢٢ صفر ١٤٣٧ هـ (الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٥ م)؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) وبناءً عليه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

نحن مستقون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا به، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقم بإجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة حيث يكون لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملة (المعاملات) و/أو العقد (العقود) ذات العلاقة؛
- الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود المذكورة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة على أساس العينة؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في التبليغ مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح ١٣ من القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

الاستنتاج

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيود على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو للاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة يحصل على حق الحصول على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي مسؤولية عن عملنا تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



فهد مبارك الدوسري
رقم الترخيص ٤٦٩



الرياض في ٢٧ أبريل ٢٠٢٢م
الموافق ٢٦ رمضان ١٤٤٣هـ



خطاب التبليغ بشأن الأطراف ذات العلاقة

السادة / مساهمو شركة دله للخدمات الصحية الموقرون

انطلاقاً من مبدأ الشركة بالالتزام بجميع الأنظمة والتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية الهادفة لحفظ حقوق المساهم وكيان الشركة والتي يُعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم ركائز هذه الأنظمة، فيطلب لمجلس إدارة شركة دله للخدمات الصحية استعراض الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركات ذات علاقة بأعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين خلال العام ٢٠٢١م والتي تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها حسب الأنظمة واللوائح والترخيص لها، وتشمل هذه الأعمال والعقود ما يلي :

| م | اسم الطرف ذو العلاقة | طبيعة التعامل | مبلغ التعامل | مدة التعامل | شروط التعامل |
|---|------------------------|-----------------|----------------|--------------------------------|---------------------|
| ١ | مطارق بن عثمان القصبي. | إستشارات إدارية | ١.٦٠٠.٢٥٩ ريال | من ٢٠٢١/٠١/٠١م إلى ٢٠٢١/١٢/٣١م | شروط السوق السائدة. |


طارق بن عثمان القصبي

رئيس مجلس الإدارة



بيان ووصف عن الشركة التي يمارس العضو فيها نشاط منافس

| | |
|--|---|
| اسم الشركة | شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه |
| اسم العضو | د. محمد بن راشد الفقيه |
| المنصب الذي يشغله العضو في شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه | رئيس مجلس الإدارة |
| وصف الشركة | تملك وتشغيل المستشفيات والمنشآت والمراكز الصحية وصيانتها والصيدليات ومراكز التجميل وإقامة وتملك وإدارة وصيانة وتشغيل مخازن الادوية، تجارة الجملة في المعدات والأجهزة الطبية وأجهزة معدات الاسنان ومعدات المختبرات، تنفيذ برامج تعليم وتدريب في المجالات الطبية وعمل والمستشفيات |
| نسبة ملكية العضو في شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه | يملك الدكتور محمد الفقيه مانسبته ١٨,٢٠٪ (ملكية مباشرة) في شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه |

| | |
|--|---|
| اسم الشركة | شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه |
| اسم العضو | أ. فهد بن عبد الله القاسم |
| المنصب الذي يشغله العضو في شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه | عضو في مجلس الإدارة |
| وصف الشركة | تملك وتشغيل المستشفيات والمنشآت والمراكز الصحية وصيانتها والصيدليات ومراكز التجميل وإقامة وتملك وإدارة وصيانة وتشغيل مخازن الادوية، تجارة الجملة في المعدات والأجهزة الطبية وأجهزة معدات الاسنان ومعدات المختبرات، تنفيذ برامج تعليم وتدريب في المجالات الطبية وعمل والمستشفيات |

تقرير لجنة المراجعة

تشكلت لجنة المراجعة وفقاً للمادة (٥٤) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وتتخصص مهامها ومسئولياتها فيما يلي :

- ١- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية للتحقق من مدى فاعليتها فى تنفيذ الأعمال والمهام المكلفه بها.
- ٢- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- ٣- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها .
- ٤- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين بعد التأكد من استقلالهم وفصلهم وتحديد أتعابهم .
- ٥- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملاحظات اللجنة عليها .
- ٦- دراسة ملاحظات المحاسبين القانونيين على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها .
- ٧- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها .
- ٨- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها .

هذا وقد عقدت اللجنة ٥ اجتماعات خلال عام ٢٠٢١م وفيما يلي بيان بعضوية اللجنة وسجل الحضور خلال العام:

| م | الاسم | طبيعة العضوية | عدد الاجتماعات (٥) | | | | |
|---|--------------------------|---------------|--------------------|-------|-------|-------|-------|
| | | | ١١/٠٧ | ٠٨/٠٨ | ٠٤/٢٩ | ٠٣/١٨ | ٠٣/١١ |
| ١ | أ.فهد عبدالله القاسم | رئيس اللجنة | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| ٢ | أ. عبدالله تركي السديري | عضو | | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| ٣ | أ.عبدالرحمن صالح الخليفي | عضو | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| ٤ | أ. خالد محمد الخويطر | عضو | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة لتنفيذ خطة المراجعة السنوية المبينة على تقييم المخاطر والمعتمدة من قبل اللجنة لتقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال أخذ عينة عشوائية للأنشطة المخطط مراجعتها بهدف فحصها للتأكد من مدى فاعلية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية المصممة والمطبقة، كذلك تقوم اللجنة بمناقشة المراجع الخارجي حول تخطيط وتنفيذ أعمال الفحص و المراجعة السنوية بناءً على معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية للحصول على درجة معقولة من أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، وبناءً على نتائج الفحص المنفذة خلال العام من قبل المراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية فإن نتائج هذا الفحص لم تبين أي قصور هام أو تغير جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية، مع وجود عدد من الملاحظات التي زودت اللجنة بها الإدارة التنفيذية، وتم الاتفاق على الإجراءات التصحيحية اللازمة مع تحديد المدة الزمنية للتصحيح ورفع تقارير دورية بذلك للجنة المراجعة، كما نوه انه لا يمكن التأكيد على الشمولية المطلقة لعمليات الفحص والتقييم التي تتم لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لأن عملية المراجعة في جوهرها تستند إلى أخذ عينات عشوائية. هذا وتعمل إدارة المراجعة الداخلية بشكل حثيث مع الإدارة التنفيذية للشركة للحفاظ على مستوى مقبول وفعال لكفاءة نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.